

الى غير ذلك فهو محل من حيث سبب التعديل يكون انتهى وما المتصلة بليت هنا
 حرفية فلا تنزل اخضا صها بالاسماء لا يقال ليتا قام زيد خلافا لما
 الى الرفع وظاهر القوي من اجل ذلك جازا اعمالها معها بالاعمال
 بخلاف آخرها اذا اتصلت به زال اخضا صها ويجوز اهلها ايضا جلا
 على آخرتها وفيه الكلام عليها يطلب في امكانه **هذا** اسم لبيت ان لم
 كانه بل هي زائدة **واما** اعطفتان على راي ابن مالك ولفظ على راي
 ابن الحاجب يحتمل ان تكون كافة والجملة بعدها متضمنة من مبتدأ وهو ذلك
 وهولاء وفيه شاهد حيث جاز فيه الوجان بعد اتصالها بالاعمال
 لما ذكرناه وعلى جواز الوجهين انشد البيت الشريف وقال العيني الشاهد
 ليتا هذا الحام لما حيث يجوز فيه اعمال ليت واهما بعد دخول ما الكافة
 فعلى الاول ينصب الحام وعلى الثاني يرفع انتهى قلت وفيه نظر اما الاول
 فلان كلامه بوجه ان الاعمال والاهال مفرغان على كون ما كافة وليس كذلك
 بل ان الاعمال مفرغ على كونها زائدة والاهال على كونها كافة واما ثانيا
 فان ظاهر كلامه قصر الاعمال على النصب كما ان الاهال مقصور على الرفع
 وليس كذلك لان الاعمال يجوز معه النصب الرفع كما ان الرفع لا يتختم
 ان يكون مفرغا على الاهال وقد جوز في البيت ان تكون موصولة
 اسم ليت قال في المعنى والاشارة خبرا هو محذوف اي ليت الذي هو
 هذا الحام لتأخره على الاعمال قال ولكنه احتمال مرجح لان
 حذف العايد المرفوع بالابتداء في صلة غير اري مع عدم طول الصلة

انتهى

انتهى واعترضه اللامعيني قائلا لا سلم عدم طول الصلة في قوله اليتما هذا الحام
 فقد قالوا في قوله تعالى وهو الذي في السماء انه ان الصلة طويلة وليس الاجاز
 ويجوز خبرها هنا حرف تنبيه واسم اشارته فعت انتهى قلت هذا كلامه
 في حاشيته وقال في تحفة الغريب كاسم عدم طول الصلة هنا بل هي طويلة
 وقد صرح المصنف في فصل ما من حرف الميم في قوله ولا سيما يوم ما يدبره الجمل
 ونعله التثنية **قلت** وكان هشام ان يحجب بان الطول في سلكه وهو الذي في
 السماء الميم حيث الجار والمجرور المتعدد هنا ومثلهما الذي هو الاله في معنى
 ما لوه ولا شك في تغير المتعدد هنا في ابعاضه والذالك في سلكه هذا الحام
 فان الحام هو المكان الكلام لم يكن فيه لفظ واحد اسماها التثنية المتعدي لغيره
 والاعتبار بالمعنى لا باللفظ على ان قول اللامعيني ليس الجار والمجرور الخبر
 ان خبره قوله في السماء وهذا ان اراده فان كان الفاعل المحجور محذوف عن
 الذي فمنه الى دعوى حذف صدر الصلة وان كان مبتدأ من الصلة المستقر في
 فقد نصرا على ضعفه وذلك لان الغرض الكنى اثبات اللهية لا كونه في السموات
 والارض ثم يتعدى جازا لا يحتاج معه الى دعوى الحذف في صدر الصلة هذا
 كل ان لم اراع الطول في الحذف لاس من جهة ما قد مناه ولا فقد ذكر الوجه طوله
 غير ما قد مناه وهو طوله بالعطف عليه فهو عند هم المحسن لحذف العايد واما
 من الطول بالصفة وانه قد قال في قوله ولا سيما يوم ما يدبره الجمل
 فقد يقال ان الصفة في يوم احوت على الفاظ متعددة تتعلق بالمجرور الذي
 هو في حكم المنطوق لوجوب تعديده وانه لا بد من اعتباره والجار والمجرور